الولاء والغنيمة: الزبونيّة السياسيّة في المؤسسّة التشريعيّة التونسيّة مجلس المستشارين نموذجا (2011-2005)

Loyalty and spoil : political clientelism in the Tunisian legislative institution, council of advisors model (2005-2011)

ثامر سعداوي
باحث دكتوراه كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة بصفاقس، تونس، thamersaadaoui@outlook.fr

تاريخ الإرسال: 2021/02/13 * تاريخ القبول: 2021/05/26 * تاريخ النشر: 2021/06/21

ملخص:

يدرس هذا البحث نموذجا للمؤسّسات السياسيّة التونسيّة وهو مجلس المستشارين الذي امتدّ عمله بين 2005 و2011 بعد أن أقرّ التعديل الدستوري لسنة 2002 بعثه كغرفة تشريعيّة ثانية، وهو يهدف لإبراز دور هذا المجلس في ترسيخ الزبونيّة كأداة اعتمدها نظام بن علي للسيطرة على الحياة السياسيّة من خلال منح عضويّة المجلس كمغنم لمن قدّموا فروض الولاء والطاعة للسلطة السياسيّة من منتمين للنظام ومعارضين سياسيين ومثقفين ورجال أعمال. وباعتباره يتنزّل في إطار دراسة التاريخ الآني فقد اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي من خلال دراسة أهداف بعث هذه المؤسّسة ومسارها وأشغالها مع تقديم قراءة نقديّة استندت إلى مصادر مختلفة. وقد خلصنا إلى أنّ مجلس المستشارين لم يكن له دور أساسي في المؤسّسة تشريعيّة التونسيّة نظرا لكونه يفتقد للصلاحيات كما أنّ عضويته كانت أداة النظام لمراقبة من يخشى جانبهم ومكافأة من قدّموا خدمات كبيرة له.

الكلمات المفتاحية:

الولاء، الغنيمة، الزبونيّة، مجلس المستشارين، التعديل الدستوري.

Abstract:

This research studies the council of advisors, a Tunisian political institution that was approved by the constitutional amendment of 2002 as a second legislative chamber and extended its work between 2005 and 2011, and it aims to highlight the role of of this council in establishing political clientelism because the Ben Ali regime granted membership to the council as a benefactor for those who provided service to the regime. This research relied in the historical method to study the objectives of the resurrection on this institution, its course and its activities. It concluded with the secondary role of the council of advisors in the Tunisian political system, and its role in consolidating presidential clientelism.

Keywords:

Loyalty, spoil , clientelism, council of advisors, constitutional amendment.

مقدمة:

يعود تاريخ المؤسّسة التشريعيّة في تونس إلى الفترة الحديثة حيث أقرّ دستور 1861 إنشاء المجلس الأكبر قبل أن يتم إلغاء العمل بالدستور اثر انتفاضة علي بن غذاهم في 1864. وبعد خضوع تونس للاحتلال الفرنسي في 1881 تكوّنت الندوة الاستشاريّة أو مجلس الشورى في 1890 ليعوّضها المجلس الأكبر في 1922 والذي تواصل عمله إلى حدود 1956. وقد كان البرلمان أحد المطالب الأساسيّة للحركة الوطنيّة التونسيّة الذي حقّقته القوى الوطنيّة بعد الحصول على الاستقلال في 20 مارس 1956.

في دولة الاستقلال وخلال الفترة البورقيبيّة ضمّت المؤسّسة التشريعيّة نوّاب الحزب الحاكم دون وجود للمعارضة، وبعد وصول بن علي إلى سدّة الحكم في 7 نوفمبر 1987 تواصل التواجد الأحادي للحزب الحاكم في البرلمان إلى حدود 1994 تاريخ تحوّل مجلس النواب مؤسّسة تعدديّة بعد سماح القانون الانتخابي بدخول أحزاب المعارضة لها.

هذه التعدديّة كانت على مقاس السلطة والقرب منها والولاء لها فحظيت أحزاب المعارضة الموالية للسلطة بمقاعد في البرلمان مقابل دعمها اللا مشروط للنظام. أمّا أحزاب المعارضة الجديّة من مختلف التوجهات من إسلاميين ويساريين وقوميين فلم يتمّ الاعتراف بها ولم تسند لها تراخيص فضلا عن عدم تمثيلها في البرلمان، وحتى أحزاب المعارضة المرخّص لها فقد انقسمت إلى صنفين الأولى غير مرضي عنها من السلطة ويمثلها الحزب الديمقراطي التقدمي المرخص له سنة 1988 والتكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات المرخّص له سنة 2002 وأخرى مرضي عنها من النظام لذلك كانت ممثلة في البرلمان وأصبحت تتلقّى تمويلا من الدولة منذ 1997، وحتّى بعد بعث غرفة ثانيّة للسلطة التشريعيّة ممثلة في مجلس المستشارين منذ التعديل الدستوري 2002 وانطلاقها في العمل سنة 2005 فقد اقتصر تمثيل المعارضة على أحزاب الموالاة ولو بعدد ضئيل من النواب.

يسعى هذا البحث لدراسة مسار إنشاء مجلس المستشارين وتركيبة هذه المؤسسة وطريقة اشتغالها ودورها في ترسيخ الزبونيّة السياسيّة التي احترفتها النخب وبعض الأحزاب لتحقيق مكاسب سياسيّة أو منافع خاصّة، وهو يطرح جملة من الفرضيّات أهمها:

- دور التعديل الدستوري 1 جوان 2002 في التمديد لمنظومة الاستبداد

- ضعف دور مجلس المستشارين وهامشيّة مهامه

- مجلس المستشارين مؤسّسة لتوزيع الزبونيّة الرئاسيّة والولاءات

ونظرا لكون هذا الموضوع يتنزّل في إطار دراسة التاريخ الآني للمؤسّسات السياسيّة ولاسيّما التشريعيّة التونسيّة فقد اعتمد هذا البحث على جلّ الدراسات التونسيّة والأجنبيّة التي تعرّضت لفترة حكم بن علي والشهادات للفاعلين السياسيين، كما استند إلى عدد كبير من النصوص القانونيّة من أوامر وقرارات دستوريّة ومداولات مجلس النواب ومجلس المستشارين ومواقع إلكترونيّة مثل موقع مجلس المستشارين وموقع الحملة الانتخابيّة للرئيس زين العابدين بن علي سنة 2004، كما اعتمد الصحافة الورقيّة والإلكترونيّة ووسائل الإعلام السمعيّة البصريّة لاستجلاء مواقف النخب السياسيّة المعارضة حول المسألة دون إهمال الكتابات السياسيّة والقانونيّة وما نشرته رئاسة الجمهوريّة حول منظومة الدعاية أثناء حكم بن علي وتقارير المنظّمات الحقوقيّة حول الانتهاكات وتقارير هيئة الحقيقة والكرامة الهيكل المعني بإنفاذ العدالة الانتقاليّة.

وقد تم تقسيم البحث كرونولوجيا وفق ما تقتضيه منهجيّة الكتابة التاريخيّة، فتطرّق العنصر الأوّل إلى ظرفيّة بعث مجلس المستشارين انطلاقا من التعديل الدستوري 1 جوان 2002 ومساره وأهم ما طرحه، مع إبراز أهميّة

المؤسّسة التشريعيّة في تونس المستقلة ثم المسار القانونيّ لإحداث المجلس وردود الفعل حول ذلك وصلاحيّاته. أمّا العنصر الثاني فتعرّض إلى دور المجلس في ترسيخ الزبونيّة السياسيّة وتبادل المنافع، من خلال دراسة تركيبته في علاقة بالسلطة والمعارضة والمجتمع المدني.

1. إحداث مجلس المستشارين:

1.1. الظرفيّة العامّة:

1.1.1 الظرفيّة العامّة والتمشي القانوني والدستوري لتعديل 1 جوان 2002:

استغلّ زين العابدين بن علي ظرفيّة الهوس الأمريكي المعادي للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ليقدّم نفسه للغرب كحليف قويّ لمحاربة إرهاب الحركات الإسلاميّة، وهو ما يضمن له البقاء في السلطة. واعتمد في ذلك على عمليّة الايحاء لمريديه بمناشدته للترشّح عبر طرق مختلفة (التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي، 2013، صفحة 59) لذلك انطلقت النخب والمنظّمات والإعلام الموالي للسلطة في حملات المناشدة المطالبة بترشّح بن علي للانتخابات الرئاسيّة 2004 (Gobe, 2004) وذلك منذ إقرار اللجنة المركزية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في 26 سبتمبر 2001 ترشيح زين العابدين بن علي للانتخابات الرئاسية 2004، ولدعم هذا التوجّه تهاطلت مقالات التمجيد والمناشدة لبن علي لمواصلة المشوار وإتمام الإصلاحات التي بدأها. ففي الفترة الممتدّة بين 27 سبتمبر 2001 و7 نوفمبر 2001 صدر 130 مقال مناشدة في 109 عدد لصحيفة أو نشريّة تونسيّة وأجنبيّة لتونسيين وأجانب من جامعيين ومثقفين ورياضيين وصحفيين ومحامين ومديرين لمؤسّسات وطنيّة وخبراء في الاقتصاد والماليّة ومهندسين ورجال أعمال ومثقفين وأطباء وأعضاء في مجلسي النواب والمستشارين (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، 2013، الصفحات 151-161) وهو ما يعني تهيئة الأرضيّة لتعديل دستوري قادم لتمكين بن علي من الترشّح لفترة رئاسيّة جديدة.

وفي إطار استكمال الإخراج المسرحي الديمقراطي للعمليّة السياسيّة الاستبداديّة استجاب زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 2001 لحملات المناشدة وأعلن في خطابه عن تأسيس جمهوريّة الغد وهو ما يقتضي تعديل الدستور لذلك أعلن في 27 نوفمبر 2001 عن تقديم مشروع لإصلاح دستوري جوهري.

انطلقت الإجراءات الرسميّة لإنجاز التعديل الدستوري من خلال نظر مجلس الوزراء أثناء اجتماع استثنائي يوم 13 فيفري 2002 في مشروع التعديل وقرّر بن علي في نفس اليوم في كلمة توجّه بها إلى التونسيين عرض المشروع على الاستفتاء إضفاء شرعيّة على التعديلات (Gobe, 2008) وهي المرّة الأولى التي يمارس فيها التونسيّون آليّة الاستفتاء. وفي يوم 27 فيفري 2002 عرض بن علي في جلسة ممتازة أمام مجلس النواب مشروع الاصلاح الدستوري متعهّدا بتقديمه للاستفتاء بعد موافقة المجلس عليه. وقد اعتبر بن علي في خطابه أنّ المشروع المقدّم هو "إصلاح جوهري وطور جديد.. يؤسّس لأطوار أخرى... إصلاح عمّق روح الديمقراطيّة والتعدديّة في بناء الجمهوريّة..." (مجلس النوّاب، 2002، صفحة 1775)، وانطلق المجلس في مناقشة المشروع في 28 فيفري 2002 ليصادق عليه في 02 أفريل 2002. ثمّ صدر" الامر عدد 629 في 3 افريل 2002 المتعلق بدعوة الناخبين للاستفتاء في مشروع القانون الدستوري المتعلق بتنقيح بعض احكام من الدستور" (الرائد الرسمي، بوابة التشريع تونس، 2002، الصفحات 986-987).

أجري الاستفتاء يوم 26 ماي 2002 وجنّدت كافّة أجهزة الدولة والحزب الحاكم لضمان أكبر نسبة مشاركة توحي ثقة التونسيين في النظام الحاكم لذلك لم يشذّ هذا الاستفتاء عن هذه القاعدة فكانت نسبة المشاركة 95.59 % من مجموع المسجّلين على القوائم الانتخابيّة ووافق 99.52 % من الناخبين على مشروع الإصلاح الدستوري الذي أصبح نافذا بتاريخ 1 جوان 2002.

2.1.1. تعديل 1 جوان 2002: التناقض بين النصّ والممارسة

في نظام بن علي كان التناقض جليّا بين النصوص القانونيّة من ناحية والممارسة السياسيّة من ناحية ثانية (Gobe & Geisser, 2006)، فلئن كان الدستور والمنظومة التشريعيّة يقرّان الحريّات والتعدديّة والديمقراطيّة واحترام حقوق الانسان فإنّ تطبيق هذه المبادئ كان يتمّ التلاعب به (التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس

23 سنة من حكم بن علي، صفحة 45) فمثلا بعد التعديل الدستوري ينصّ الفصل 9 الجديد على "حرمة المسكن وسرية المراسلة وحماية المعطيات الشخصية مضمونة ..." لكنّ الممارسات في الواقع تثبت عكس النصوص حيث كان التونسيّون يعلمون أنّ أجهزة الأمن تعرف أدق تفاصيل حياتهم الخاصّة من خلال الاعتماد على آليّة الوشاية لتتبّع المواطنين (هيئة الحقيقة والكرامة، 2018، الصفحات 48-60) ومراقبة المراسلات (هيئة الحقيقة والكرامة، الصفحات 61-62). وينصّ الفصل 13 الجديد على أنّ "العقوبة شخصية..."، في حين يبرز الواقع أنّ العقوبات كانت جماعيّة وشملت السياسيين وعائلاتهم وأقاربهم عبر الإيقاف وممارسة العنف المادي والجسدي والمنع من العمل والتنقّل (هيئة الحقيقة والكرامة، الصفحات 48-60). كما ينصّ نفس الفصل على أنّ "كل فرد فقد حريته يعامل معاملة إنسانية في كنف احترام كرامته..." لكنّ تقارير المنظمّات الحقوقيّة حول الانتهاكات لحقوق الموقوفين والسجناء تثبت أنّ نظام بن علي مارس عمليّات تعذيب نفسي وجسدي ممنهجة وصلت إلى حد القتل (التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي، صفحة 48)، كما أنّ الأجهزة الأمنيّة كانت تواصل تعقّب ومراقبة السجناء السياسيين بعد إنهاء فترات عقوبتهم من خلال المراقبة الإداريّة والترهيب والاحتجاز بمراكز الأمن والمنع من العمل والعلاج والتنقّل والحرمان من وثائق الهويّة وجواز السفر (هيومن رايتس ووتش، 2010). وكانت بعض التعديلات منفذا لممارسة استبداديّة مثل المادة 15 الجديدة "على كل مواطن واجب حماية البلاد، والمحافظة على استقلالها وسيادتها وعلى سلامة التراب الوطني. الدفاع عن حوزة الوطن واجب مقدس على كل مواطن." التي يمكن أن تعتبر حجة للسلطة السياسية لمحاكمة المعارضين الذين يغامرون بالانتقاد من وسائل الإعلام الأجنبية (Gobe, 2008)، ومثّل الفصل 39 أهمّ التنقيحات باعتباره ألغى عدد الفترات الرئاسيّة ومكّن زين العابدين بن علي من فترة أخرى مستعيدا بذلك التجربة البورقيبيّة في الرئاسة مدى الحياة لكن هذه المرّة لم يكن النصّ الدستوري صريحا مثلما كان الأمر في التعديل الدستوري لـ19 مارس 1975 (Gobe, 2008). كما تم بموجب هذا التعديلّ توسيع صلاحيات المجلس الدستوري وأصبحت تركيبته خاضعة لنص دستوري عوّض القانون الأساسي لـ2 أفريل 1996 مع اعتماد طريقة تعيين تتناسب مع ما هو موجود في الديمقراطيات، لكنّها تفقد كلّ قيمة في بيئة استبداديّة (Gobe, 2008) خاصّة مع تطويع الجهاز القضائي لخدمة السياسيّة (التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي، صفحة 60). كما نصّت الفصول 18 و19 21 و23 و24 و26 و27 و28 و29 و30 و31 على إحداث مجلس المستشارين كغرفة تشريعيّة ثانيّة وبيّنت طريقة تعيين وانتخاب أعضائه وحدّدت صلاحيّاته وشروط الترشّح لعضويّته ومقرّه والامتيازات التي يتمتّع بها أعضاؤه وفترات انعقاده وطرق عمله وصلاحيّاته وعلاقته مع مجلس النواب المؤسّسة التشريعيّة الأصليّة.

3.1.1. موقف القوى السياسيّة من التعديل الدستوري:

كانت مواقف الأطراف السياسيّة من هذا التعديل الدستوري متباينة ويمكن أن نميّز بين ثلاثة مواقف:

* موقف السلطة: اعتبرت مكوّنات النظام والموالين له والمستفيدين منه أنّ التعديل الدستوري لـ1 جوان 2002 يعمّق البعد الديمقراطي للسلطة ويرسي جمهوريّة الغد القائمة على حقوق الإنسان الشاملة والكونيّة والتعدّدية السياسيّة التي تدعّمها التعديلات التي أرست مجلس المستشارين ووسعت صلاحيات المجلس الدستوري ودعمت استقلاليته وجدّدت النظام الرئاسي (المظفّر، 2000) وقد أصدر زهير المظفّر مدير المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجيّة التابع لرئاسة الجمهوريّة والوزير لاحقا وأحد أبرز منظّري نظام بن علي كتابا حمل عنوان جمهوريّة الغد الأسس والأبعاد وذلك بعد الاستفتاء الدستوري ليفسّر فيه التنقيحات الدستوريّة وقد أستخدم عنوانه كشعار للحملة الانتخابيّة الرئاسيّة لبن علي سنة 2004، واعتبر أنّ إحداث مجلس المستشارين يؤسّس لجمهوريّة الغد وهو يمكّن " مختلف مكوّنات المجتمع من الإسهام في صياغة القوانين، فوجود غرفة ثانية يسمح بإعطاء نظرة وتصوّرات جديدة لمشاريع القوانين قد لا تتوفّر في نظام المجلس الواحد" (المظفّر، 2002، الصفحات 67-68)، وهو محاولة لخلق تعدديّة مهنيّة ترسي ديمقراطية اجتماعية وليس لإحداث تعدديّة سياسيّة (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005). واعتبر أنصار النظام أنّ إحداث مجلس المستشارين خطوة إصلاحيّة (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005) تمكّن أكبر عدد من التونسيين من المشاركة في الحياة السياسيّة

عبر اعتماد تركيبة ثنائيّة للسلطة التشريعية (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005)، وذلك رغم عدم تشريك كل الأحزاب السياسيّة والعمادات المهنيّة في تركيبة المجلس بدعوى محدوديّة عدد النواب وحضور الأحزاب السياسيّة في مجلس النواب وفي المجالس البلديّة (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005). كما اعتبر فتحي عبد الناظر المجلس الدستوري "أنّ ثنائيّة المجالس التشريعيّة ه فكرة مستقبليّة لما تحمله في طيّاتها من عناصر واعدة نحو اندماج أفضل لمكوّنات المجتمع وإنجاح المسار الديمقراطي" (فرحات، 2006، صفحة 27).

* موقف أحزاب المعارضة الموالية: ساندت أحزاب الموالاة البرلمانيّة هذا التعديل الدستوري (Gobe & Chouikha, 2000)، واعتبرت أنّ بعث مجلس سيثري الوظيفة التشريعية ويدعم تمثيلية مختلف الأطراف السياسيّة (الشاوش، تونس 2005: حصيلة وآفاق، 2005). وقد تمتّعت هذه الأحزاب مقابل مواقفها المنحازة للسلطة بامتيازات مختلفة لذلك هلّلت لكل "إصلاح" يقدّمه النظام وخاصّة الرئيس (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005).

* موقف المعارضة الراديكاليّة: رفضت أحزاب المعارضة غير المرضي عنها من السلطة بمختلف أطيافها سواء المعترف بها أو غير المعترف بها هذه التعديلات واعتبرتها "انقلابا دستوريا" ودعت الشعب إلى مقاطعة الاستفتاء (Gobe, 2004)، كما رفضت إحداث مجلس المستشارين واعتبر الدكتور مصطفى بن جعفر الأمين العام للتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات أن هذه المؤسّسة تعتبر "هدرا للمال العام وتدعيما للانتهازية السياسية السائدة وللهياكل المنتخبة صوريا" (حجي، خلاف بين الحكومة والشغل التونسي حول مجلس المستشارين، 2005).

2.1. مسار إحداث المجلس:

1.2.1. المؤسّسة التشريعيّة في تونس المستقلّة:

في إطار صياغة دستور 1 جوان 1959، أعدّ المجلس القومي التأسيسي أوّل مسوّدة للدستور في 9 جانفي 1957 ونصّ الفصل الرابع أنّ "الدولة التونسيّة ملكيّة دستوريّة" يتمتّع فيها رئيس الحكومة بصلاحيّات كبيرة من تعيين أعضاء الحكومة وكبار الموظّفين وضبط السياسات العامّة وتنفيذ النصوص التشريعيّة (التركي، الفكر السياسي في تونس من خلال دساتيرها (1957-1959)، 2004، صفحة 73). وفي هذه المسودّة تكوّنت السلطة التشريعيّة من مجلس نيابي يسمّى المجلس الوطني ينتخب بشكل مباشر على قاعدة التمثيل النسبي، ومن مجلس الشورى وهو مجلس استشاري ينتخب بطريقة غير مباشرة مثلما يبرزه الفصل 64 من المسوّدة "يتركّب مجلس الشورى من ثلاثين عضوا، تنتخبهم المجالس الجهويّة، والبلديّة، على نسبة عدد السكّان، وحسبما يضبطه القانون" (عمر و سعيّد، 1987، صفحة 172)، لكنّ هذه المسودّة تمّ التخلّي عنها بعد إنهاء حكم البايات وإقرار النظام الجمهوري في 25 جويلية 1957. ولم تتضمّن المسوّدة الثانية للدستور بتاريخ 30 جانفي 1958 والنسخة النهائيّة لدستور 1 جوان 1959 إلّا مؤسّسة واحدة للسلطة التشريعيّة وهي مجلس الأمّة الذي تمّ تغيير تسميته من مجلس الأمّة إلى مجلس النوّاب بموجب التعديل الدستوري لـ 9 جوان 1981.

وخلال فترتي حكم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، ساهمت المؤسّسة التشريعيّة في صياغة القوانين المكرّسة للاستبداد ولنظام حكم الحزب الواحد، ومن بين الآليات التي اعتمدتها في ذلك هي التعديلات الدستوريّة. ولئن ساهمت هذه التعديلات في ضمان استمرار حكم الرئيسين فإنّها لم تمسّ مؤسّسات السلطة التشريعيّة ألّا في التعديل الدستوري لـ 1 جوان 2002 والذي أقرّ إحداث غرفة نيابيّة ثانية وهي مجلس المستشارين.

2.2.1. المسار القانوني لإحداث المجلس:

حسب الفصل 19 من النص الدستوري "يتكون مجلس المستشارين من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي عدد اعضاء مجلس النواب، ويحدد القانون الانتخابي طريقة ضبط هذا العدد كل ست سنوات باعتبار عدد اعضاء مجلس النواب القائم" (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، 2002، صفحة 1443). وحسب نفس الفصل يوزّع اعضاء مجلس المستشارين كما يلي:

- عضو أو عضوان عن كل ولاية باعتبار عدد السكان يتم انتخابه أو انتخابهما على المستوى الجهوي من بين اعضاء الجماعات المحلية المنتخبين (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 175-179).
- ثلث من اعضاء المجلس يتم انتخابه على المستوى الوطني من بين الأعراف والفلاحين والأجراء، وذلك بترشيح من المنظمات المهنية المعنية ضمن قائمات لا يقل عدد الأسماء بها عن ضعف عدد المقاعد الراجعة إلى كل صنف. وتوزع المقاعد بالتساوي بين القطاعات المعنية (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 175-179).
- أمّا الثلث المتبقّي فيعيّنه رئيس الجمهوريّة "من بين الشخصيّات والكفاءات الوطنيّة" (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، 2013، الصفحات 175-179).

وينتخب اعضاء الجماعات المحلية اعضاء مجلس المستشارين للولايات والمنظمات المهنيّة عن طريق الاقتراع الحر والسري (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، صفحة 1443)، وقد أكّد عليه القانون الاساسي عدد 58 المؤرخ في 4 اوت 2003 والمتعلق بتنقيح وإتمام المجلة الانتخابية على هذه الإجراءات في الفصلين 110 و111 (لرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 62، 2003، الصفحات 2587-2595) وصدر الأمر عدد 863 بتاريخ 24 مارس 2005 وحدّد فصله الأوّل عدد أعضاء مجلس المستشارين بـــ 126 عضوا، وفصله الثاني عدد ممثلي المنظّمات المهنيّة بـــ 42 عضو كما حدّد الفصل الثالث عدد ممثلي الولايات بـــ 43 ونصيب كلّ ولاية (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 24، 2005، الصفحات 836-837).

جرت أوّل انتخابات لمجلس المستشارين في 3 جويلية 2005 وانتخب 43 عضوا يمثّلون الجهات من خلال انتخابات جهويّة غير مباشرة لأعضاء الجماعات المحليّة التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، وذلك بحساب نائب أو نائبين عن كلّ ولاية حسب ما ضبطه القانون الانتخابي. كما انتخب 28 عضوا من إجمالي 56 عضوا يمثّلون المنظّمات المهنيّة بحساب 14 عضو للإتّحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري و14 عضوا للإتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة (منظّمة الأعراف) تختارهم السلطة من مجموع 28 مرشّحا لكلّ منظّمة حسب ما أقرّه النص الدستوري، وامتنع الاتحاد العام التونسي للشغل عن تقديم مرشّحين . وتحصّل حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي الحاكم على كل المقاعد المخصصة للجهات في أوّل انتخابات لمجلس المستشارين (نتائج انتخابات مجلس المستشارين التونسي، 2005)، كما كان جلّ المترشحين على قائمات منظمّة الأعراف واتحاد الفلاحين من المنتمين للحزب الحاكم (تونس: التجمع الدستوري الديمقراطي يكتسح انتخابات مجلس المستشارين، 2005).

وأجريت انتخابات التجديد النصفي في 10 أوت 2008 بانتخاب 21 عضوا يمثلون الجهات و7 أعضاء لإتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة و7 أعضاء إتحاد الفلاحة والصيد البحري (تجديد نصف الأعضاء المعينين بمجلس المستشارين، 2008)، وكانت كالانتخابات السابقة حيث حصل الحزب الحاكم على كل المقاعد المخصّصة للجهات (دبارة، تونس: اعلان نتائج انتخابات تجديد مجلس المستشارين، 2008).

3.2.1. موقف الاتحاد العام التونسي للشغل والمأزق الدستوري:

كان الاتحاد العام التونسي للشغل من أوّل المنادين بإحداث مجلس المستشارين والمشيدين بالاستجابة لطلبه (عياري، مجلس المستشارين: بعد قرار اتحاد الشغل عدم المشاركة: من المستفيد؟، 2005)، خاصّة وأنّ قيادة المنظّمة النقابيّة العريقة كانت شريكا أساسيا لنظام بن علي الذي طوّعها مقابل اقتسام المغانم معه "في حين استمرّت الهياكل الوسطى والقاعديّة في نضالها الاجتماعي والنقابي وعملت على الحفاظ على وحدة المنظّمة" (حجي، خلاف بين الحكومة والشغل التونسي حول مجلس المستشارين، 2005)، لذلك وصفها المؤرّخ الهادي التيمومي بـ"ضمير الأمّة" في مواجهة النظام وقيادة المنظّمة في نفس الوقت (التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي، صفحة 71).

لم تكن قيادة المنظّمة راضية عن عدد ممثيلها الذي لا يتناسب مع حجمها (حجي، خلاف بين الحكومة والشغل التونسي حول مجلس المستشارين، 2005)، كما أنّها رفضت طريقة الانتخاب (أي تقديم 28 اسما ينتخب

منهم 14 بل كانت تريد اختيار ممثليها الـ14 مباشرة) وأصرّت على اختيار مرشّحيها لهذه المؤّسّسة دون إعطاء فرصة للسلطة للتمييز أو المفاضلة بين النقابيين بناء على ولائهم أو قربهم منها (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005). أي أن الاشكال هو في عدد النواب الذين سيمثلون الاتحاد في المجلس وأيضا ضرورة اختيار النقابيين لممثليهم وليس رفضا للمؤسسة الجديدة أو تحديا للنظام.

ولئن اعتبر البعض "أنّ كلّ أعضاء المكتب التنفيذي دون استثناء يرغبون في الانضمام إلى مجلس المستشارين" لكن عددا منهم لم تكن السلطة لتقبل بهم بل كانت ستزيحهم على مستوى الانتخابات الجهويّة التي تتحكّم فيها، لذلك دفعوا المنظّمة لمقاطعة مجلس المستشارين لأسباب شخصيّة (مدوّنه إعـلام بـلا حـدود ، 2008) وهو ما أدخل المنظّمة في صراعات داخليّة، فإنّ الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل الهادي الغضباني وجود خلافات بين المكتب التنفيذي والمسؤولين الجهويين حول مسألة الترشحات للمجلس (حجي، خلاف بين الحكومة والشغل التونسي حول مجلس المستشارين، 2005).

وقد أدّى موقف الاتحاد إلى مأزق دستوري خاصّة بعد تجاوز تاريخ 11 جوان 2005 آخر أجل لتقديم الترشّحات لذلك اتّهمت السلطة قيادة المنظّمة بمحاولة الانحراف عن النهج الديمقراطي والسعي إلى التزكية **(حجي، خلاف بين الحكومة والشغل التونسي حول مجلس المستشارين، 2005)**، وإلغاء أهمّ المبادئ الديمقراطية المتمثّلة في حق الناخبين في حريّة مبدأ الاختيار **(عياري، مجلس المستشارين: بعد قرار اتحاد الشغل عدم المشاركة: من المستفيد؟، 2005)** علما وأنّ الاتّحاد لم يعترض قبل التعديل الدستوري 2002 أو قبل اقرار القانون الانتخابي 2003، وقد أوجد المجلس الدستوري حلّا دستوريا للمسألة في جلسته المنعقدة في 16 جوان 2005 واعتبر أنّ إجراء الانتخابات دون وجود مرشّحين لقطاع الأجراء لا يمثّل عائقا قانونيا (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 49، 2005، الصفحات 1460-1466).

4.2.1. صلاحيّات مجلس المستشارين:

وتتمثّل صلاحيات مجلس المستشارين في مناقشة مشاريع القوانين والنظر في ميزانية الدولة ومخططات التنمية وهي مشاريع يناقشها مجلس نواب الشعب ويمكن المصادقة عليها وإمضاؤها من رئيس الجمهوريّة حتّى وإن رفضها مجلس المستشارين -وهو أمر مستحيل التحقّق إن لم نقل أنّه من وحي الخيال مع تركيبة المجلس تلك- (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005)، ولا يتمتّع أعضاء مجلس المستشارين بالحق في المبادرة التشريعيّة كما أنّ عدم مصادقة المجلس على الميزانيّة ليس له أهميّة مطلقا لأنّ مصادقة مجلس النواب يمكّن من عرضها على رئيس الجمهوريّة (مهنّي، الثقافة السياسية وتطوّر المؤسّسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، 2015، صفحة 163). كما أنّه لا يمكن له النظر في المعاهدات الدولية أو مساءلة الحكومة لذلك فالمجلس له "صبغة استشارية غير إلزامية ولا يملك سلطة فعلية، تمكنه من إبطال مشروع قانوني ما يصادق عليه مجلس النواب والسلطة التنفيذية" (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005). وبذلك فإنّ دور المجلس كان محدودا، إن لم يكن صوريا وأعتبر مجالا لممارسة الزبونيّة السياسيّة.

2. مجلس المستشارين ودوره في ترسيخ الزبونيّة السياسيّة:

الزبونية السياسية هي توزيع الفوائد بشكل انتقائي للأفراد أو الجماعات في مقابل الدعم السياسي (Gherghina & Volintiru, 2017, p. 1). وقد هيمنت الممارسات الزبونيّة على نظام بن علي فأصبح الحصول على عمل في الوظيفة العموميّة أو في القطاع العام يقتضي الانتماء للحزب الحاكم والولاء له ثم أصبح مقترنا بضرورة دفع رشوة لعائلة الرئيس وأصهاره (مهنّي، الثقافة السياسية وتطوّر المؤسّسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، 2015، صفحة 161). وفي الحياة السياسيّة مثلت الممارسات الزبونيّة قاعدة للعمل في تونس أثناء فترة حكم بن علي ومثّل قانون الأحزاب وطرق تمويلها والنظام الانتخابي الذي مكّن أحزاب الموالاة من الحصول على مقاعد في مجلس النواب ثم تعيين الذي مكّن قياداتها من عضويّة مجلس المستشارين إلى جانب تعيين عديد القيادات في مناصب عليا في الدولة أو في السلك الدبلوماسي

مقابل مواقف الدعم لنظام بن علي وإشادة أحزاب الموالاة هذه بالتمشي الديمقراطي للرئيس وحزبه جعل هذه الأحزاب لا تحظى بالثقة والمصداقيّة وتعبّر عن أسوأ صورة للحياة السياسيّة خاصّة وأنّ ترشيحها لقياداتها في الانتخابات الرئاسيّة كان في أغلبه صوريا واستكمالا للإخراج الديمقراطي الذي يريده النظام (Gobe & Chouikha, 2000) ويمكن أن نعتبر مجلس المستشارين أفضل مثال لممارسة الزبونيّة السياسيّة في فترة حكم زين العابدين بن علي.

1.2. ممثلوا الجهات والمنظمات المهنيّة:

حسب الهادي البكّوش كان بن علي متأثّرا بروح الميثاق الوطني لذلك عمل على ترسيخ الوحدة الوطنية في تركيبة المجلس التي جمعت وزراء أول ووزراء سابقين وقيادات أحزاب المعارضة وممثلين للمنظمات الوطنيّة وشخصيّات وطنيّة ومثقّفين ورجال أعمال (Baccouche, 2018, p. 463)، والحال أنّ بن علي انقلب على الوعود التي قدّمها إبّان وصوله إلى السلطة وخلال توقيع الميثاق الوطني في 7 نوفمبر 1988 ليسيطر هو وحزبه على الدولة ويحتكر الحياة السياسيّة ويخنق الحريّات وكل مظاهر المعارضة لنظامه.

1.1.2. ممثلو الجهات:

كان تمثيل الجهات ضعيفا بنائب أو نائبين حسب عدد سكّان الولاية ويعود ذلك حسب رجال السلطة إلى التكاليف الماديّة للانتخابات وهو تبرير مردود على أصحابه باعتبار المبالغ الضخمة التي تنفقها السلطة على الاحتفالات (مهنّي، الثقافة السياسية وتطوّر المؤسّسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، الصفحات 162-163)، وكان كلّ ممثلي الجهات من المنتمين لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم.

2.1.2. ممثلو المنظمات المهنيّة:

عمل النظام على السيطرة على الاقتصاد من خلال تقريب واحتواء أصحاب الثروة (باني، النخبة التونسيّة من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987-2011)، 2015، صفحة 31) لذلك ضمّ مجلس النواب عديد رجال الأعمال وكبار المزارعين، أما مجلس المستشارين فقد ضم بالنص الدستوري ممثلين لمنظمات الفلاحين والأعراف وهي الاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وكانوا من المنتمين للحزب الحاكم (ميدل ايست أونلاين، 2005). فبن علي أخضع جميع المنظمات وأصبحت قياداتها تدين له بالولاء مقابل اقتسام المغانم الاقتصاديّة ومنحها نفوذا سياسيا وهو ما يمثّل أبرز وجوه الفساد السياسي والاقتصادي في آن واحد، وحسب ميدار فإنّ الزبونية السياسية تشجّع على الفساد الاقتصادي لأنّها تمكّن رجال الاقتصاد من التواصل مع القيادات السياسيّة مما يؤدّي إلى تبادل للمنافع(Médard, 2000, p. 85) .

فالاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري كان من بين الستّون منظّمة التي ناشدت بن علي للترشّح للانتخابات الرئاسيّة 2004 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 175-179)، وقد كتب رئيسه عبد الباقي باشا 7 أكتوبر 2001 في خضم حملة المناشدة مقالا يحمل عنوان "عن قناعة وإيمان" في جريدة الحريّة الناطقة باسم الحزب الحاكم يدعو بن علي لقبول الترشّح (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، 2013، صفحة 160). ومثّل اتحاد الفلاحين بـ14 عشر مستشارا كان على رأسهم أمينه العام مبروك البحري والي قبلّي والقصرين وبنعروس وسوسة بين 1987-1997 ثم وزيرا للفلاحة لفترة قصيرة انتهت أواخر سنة 1997، وعبد الباقي باشا الأمين العام السابق أنتخب عضوا في مجلس النواب عن دائرة نابل سنة 2004.

بالنسبة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة فقد كانت علاقته بالسلطة أكثر متانة من اتّحاد الفلاحين وكان أيضا من بين المنظمات المناشدة لترشّح بن علي لانتخابات 2004 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 175)، كما أنّ أحد رجال الأعمال المنتمين له وهو منصف بركوس كتب مقال مساندة لترشّح بن علي بعنوان "الولادة الجديدة" في جريدة الملاحظ بتاريخ 10 أكتوبر 2001 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 152)، ليعيّن لاحقا عضوا في مجلس المستشارين. ومثّلت منظّمة الأعراف بـ 14 مستشارا لم يكن منهم رئيسه الهادي الجيلاني الذي تربطه علاقات مصاهرة مع أصهار الرئيس بن علي (الطرابلسيّة) لأنّه كان عضوا في البرلمان ممثلا للحزب الحاكم عن دائرة تونس الأولى (2004-2009) و (2009-2011)، وضمّت القائمة

مجموعة من أهمّ رجال المال والأعمال من بينهم النائب المنتمي للطائفة اليهوديّة جوزيف روجيه بسموث ونائب رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة (سبقه ألبير بسّيس وأندري باروش من الطائفة اليهوديّة الذين صعدوا للمجلس القومي التأسيسي سنة 1956 ثم لمجلس النواب). كما ضمّت يونس المناعي رئيس الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة بمنوبة ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال.

سعى بن علي إلى كسر مقاطعة الاتحاد العام التونسي للشغل لمجلس المستشارين بطريقة ملتوية من خلال استغلال رغبة بعض النقابيين في دخول المجلس وعدم انضباطهم لقرار منظّمتهم فتمّ تعيين محمّد شندول عضوا بمجلس المستشارين أثناء التجديد النصفي للمجلس ضمن الشخصيات الوطنيّة (مدوّنه إعـلام بـلا حـدود ، 2008) وهو الأمين العام المساعد المكلّف بالإعلام وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد، وبذلك يعتبر النظام أنّه كسر رفض الاتحاد وأدخله بيت الطاعة. وقد سبق أن التقى بن علي بمحمد شندول في 28 جوان 2005 وأبرز شندول دعمه للنظام ولسياسته تجاه الاتحاد وطلب ترقيته إلى رتبة مدير بدل كاهية مدير (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 258)، كما أنّه وبعد تعيينه عضوا بمجلس المستشارين وقع توسيمه بالميداليّة الذهبيّة للسابع من نوفمبر ممثّلا عن جريدة الشعب الناطقة باسم الاتحاد العام التونسي للشغل في الذكرى 21 للسابع من نوفمبر أي سنة 2008 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 122). وقد أثار تعيين محمّد شندول في مجلس المستشارين أزمة داخل المنظّمة فأصدر الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة بيانا في 25 سبتمبر 2008 متمسّكا بمقرّرات الهيئة الاداريّة الوطنيّة المنعقدة بين 18 و 24 أوت 2008 التي رأت عدم دخول مجلس المستشارين إلا ضمن شروطه وقد ندّد البيان بتصرّف محمّد شندول وطالب بمحاسبته وفق النظام الداخلي والقانون الأساسي لأنّ ما أقدم عليه يعتبر "تجاوزا خطيرا لقرار الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل في الغرض و نسف للصفّ النقابي وضرب لاستقلالية المنظمة" (الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة، 2008).

2.2. الشخصيّات والكفاءات الوطنيّة: مجال خصب لممارسة الزبونيّة

يعيّن رئيس الجمهوريّة ثلث أعضاء مجلس المستشارين من بين "الشخصيّات والكفاءات الوطنيّة" وهي عبارة فضفاضة لا تحتوي على تحديد لمفهوم الشخصيّة الوطنيّة وكيفيّة اكتساب هذه الصفة ولا تبيّن معيار الكفاءة الوطنيّة ولا مجالات ومقاييس الكفاءة التي يمكن أن اعتمادها لتعيين هذه الكفاءات مما يترك الباب مفتوحا على تأويلات عديدة لذلك فإنّ تعيين هذه الفئة تعتبر أخصب مجال لممارسة الزبونيّة في هذا المجلس خاصّة وأنّ هذه الفئة ضمّت جلّ فئات النخب والتي عادة ما تكون ممثلة في السلطة أو قريبة منها (المكني، النخب الإجتماعيّة التونسيّة زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956) الأشراف البلديّة مثالا، 2004، صفحة 18).

قامت السلطة بضمّ الموالين لها فأغلب هذه الشخصيّات هي تجمعيّة من وزراء سابقين ومحامين ومثقفين وأكاديميين وإعلاميين ورجال أعمال ممثلين للمجتمع المدني يعاد تدويرهم لمكافأتهم على خدماتهم التي قدّموها للنظام الحاكم ورئيسه أو تحفيزهم على مواصلة الدفاع عن النظام، خاصّة وأن هذه الفئات من مثقّفي السلطة تجاهلت المفهوم الحقيقي للديمقراطيّة بهدف الانتفاع بالامتيازات التي كان النظام يقدّمها (باني، النخبة التونسيّة من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987-2011)، صفحة 35). كما ضمّ المجلس بعض قيادات أحزاب الموالاة إعطاء صورة ديمقراطيّة عن نظام بن علي.

يتمّ التجديد النصفي للمجلس كلّ ثلاث سنوات من خلال تغيير نصف الأعضاء عن كلّ فئة مع اعتماد القرعة لتحديد الأعضاء الذين يجب تغييرهم. وفي 2008 لم يغادر من بين "الشخصيات والكفاءات الوطنيّة" الذين تم اختيارهم عن طريق القرعة والبالغين 20 عضوا إلّا خمسة أعضاء، في حين جدّد الرئيس بن علي لـ15 عضوا كان من المفروض أن يغادروا المجلس وحافظ 21 مستشارا على عضويتهم كما يبيّنه الجدول التالي:

جدول (1): قائمة "الشخصيات والكفاءات الوطنيّة" لمجلس المستشارين دورة 2008-2011

المستشارون الذين حافظوا على عضويّتهم	المستشارون الذين جدّد لهم الرئيس	المستشارون الجدد	المستشارون المغادرون للمجلس
جعفر ماجد- جمال الدين خماخم- حبيب بن محمد عاشور- حبيب عمّار- رشيد صفر- رياض	الشاذلي القليبي- آمنة صولة- محمد حسين فنطر- رضا الملولي- فؤاد	منصف الماطري- منذر ثابت- محرزية	عبد الناصر بن رمضان- عزالذين

الزغل- سعاد الجمني- سمير المغراوي- شكيب الذوادي- الطيب السحباني- عبد الستار قريسة- عبد الله القلال- عبد الوهاب الباهي- غلام دباش- فتحية المغربي- محمد إلياس بن مرزوق (عوّضه الهادي مهنيّ في 30 جانفي 2010)- محمد البشير خلف الله- مكي العلوي- منجي البدوي- منصر الرويسي- الهادي البكّوش	الحوات- عزيز ميلاد- فيصل التريكي- عماد الدين شاكر- نعيمة خياش- منصف الشابي- نزيهة زرّوق- منجيّة النفزي- الحبيب المسطوري- مصطفى بوعزيز- كمال العيادي	المعروفي- محمّد شندول- محمد مواعدة	الشماري- سمير عبد الله- مريم رابح- منير الباجي

من خلال هذه التركيبة للشخصيات والكفاءات الوطنية التي ضمها المجلس سواء في الدورة الأولى أو بعد التجديد النصفي في أوت 2008 يمكن تقسيم هذه الشخصيات إلى:

1.2.2. شخصيّات سياسيّة:

* المنتمون للنظام: بين الرقابة وإعادة التوظيف:

ضمّ مجلس المستشارين وزيرين أوّلين سابقين وعدد كبير من الوزراء وكتّاب الدولة السابقين سواء في فترة حكم بورقيبة أو بن علي وأغلب هؤلاء الوزراء من كبار السنّ وقد رأى البعض في ذلك رغبة في تحويل المجلس إلى مصدر للقرار على شاكلة مجالس الشيوخ (الصباح، 2008)، لكن هناك قراءة أخرى وهي الأقرب للواقع ترى أنّ النظام حاول من خلال تعيينهم في مجلس المستشارين تحييدهم وإبقاءهم تحت رقابته خاصّة لأنّهم يمثّلون خطرا على بن علي والمحيطين به (التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي، صفحة 59). حيث ضمّ المجلس الهادي البكوش والحبيب عمّار اللذان ساهما في سيطرة بن علي على السلطة في 7 نوفمبر 1987 (Baccouche, pp. 408-413) وقد صاغ الهادي البكوش خطاب السابع من نوفمبر (Baccouche, p. 411) وتولّى خطّة الوزير الأوّل إلى حدود 27 سبتمبر 1989 قبل أن يعفى ولم يتولّى أي منصب سياسي رغم محافظته على عضويّة اللجنة المركزيّة للتجمّع الدستوري الديمقراطي، وقد أشار البكّوش في مذكّراته إلى أنّ بن علي قرّر ترشيحه للبرلمان وتعيينه رئيسا له قبل أن يتراجع عن ذلك (Baccouche, pp. 462-463)، كما أنّ حامد مليكة مستشار بن علي الذي عرض على البكوش رئاسة مجلس النواب، عاد وعرض عليه رئاسة مجلس المستشارين لكن مرّة أخرى تمّ العدول عن هذا الاختيار لأسباب متعلّقة بالانتماء الجهوي حسب ما ذكره البكوش (Baccouche, p. 463). كما ذكر أنّه تعرّض للتهديد المبطّن إن هو رفض عضويّة مجلس المستشارين (Baccouche, 2018, p. 463)، وقد اعتبر أنّه لم يكن عنصرا مؤثرا في المجلس وأنّه اكتفى بالحضور وأنّه لم يأخذ الكلمة إلّا إذا طلب منه ذلك (Baccouche, p. 463). أمّا الحبيب عمّار فقد تولّى منصب وزير الداخليّة لمدّة سنة واحدة قبل أن يتنقّل بين مناصب دبلوماسيّة ووزاريّة ومهمّات أخرى.

وترأس عبد الله القلّال المجلس لمدّة ستّة سنوات، وكان شغل سابقا خطّة وزير الدفاع في مناسبتين ووزير العدل ووزير الداخليّة في فترتين كانت أولاها بين فيفري 1991 وفيفري 1995 وهي مرحلة عرفت أكبر عمليّات الايقاف والتعذيب بعد دخول نظام بن علي في مرحلة مواجهة مع حركة النهضة والذي واجه تهم بالتعذيب تجاه المساجين الاسلاميين خلال قيادته لوزارة الداخليّة في جينيف بسويسرا سنة 2001 وذلك بعد توجّهه للعلاج لكنّه تمكّن من الهروب من الأراضي السويسريّة بسبب صفته السياسيّة وجواز سفره الدبلوماسي (العبدلّي، عبد الناصر نايت ليمان: "سلاحُنا الوحيد لاسترداد حقوقنا.. القلم والقضاء، 2011).

وضمّ أيضا رشيد صفر الوزير الأوّل في عهد بورقيبة بين جويلية 1986 وأكتوبر 1987، وقد تولّى رشيد صفر بين 1977 و1986 وزارات الصناعة والدفاع والصحّة والاقتصاد. إضافة إلى عديد الوزراء السابقين في نظام بن علي مثل عبد الله الكعبي الكاتب العام للحكومة (1999-2001) ثم وزير الداخليّة (2001-2002) ووزير الشباب والرياضة (2004-2008)، ومنصر الرويسي مدير الحملة الانتخابيّة لبن علي سنة 1989 ثمّ وزير الشؤون الاجتماعيّة ووزير الثقافة ووزير التكوين المهني والتشغيل ووزير التربية وسفير تونس بفرنسا وهو من الوجوه اليساريّة التي استقطبها نظام بن علي (سعداوي، جامعيّون في خدمة الاستبداد، 2019)، والهادي مهنّي وزير الصحّة ووزير الداخليّة ووزير الدفاع في الفترة بين 1992-2005، ومصطفى بوعزيز وزير العدل ثم وزير أملاك الدولة والشؤون العقاريّة بين 1989-1999، ووزيرة شؤون المرأة والأسرة ثم وزيرة التكوين

المهني والتشغيل بين 1995 و2002 والنائب بمجلس النواب ثم سفيرة تونس ببيروت نزيهة زرّوق التي كانت أحد أكثر الوجوه وفاء لنظام بن علي وحضورا على الساحة السياسيّة (Barrouhi, 2010) والتي كانت تتولّى الدفاع عن النظام في الفضائيات الأجنبيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 51) وقد تولّت خطة نائبة رئيس المجلس. وضمّ أيضا المنجي البدوي الخبير الدولي في التنمية والتشغيل وكاتب دولة لدى وزير التربية والتكوين مكلف بالتكوين المهني منذ 11ديسمبر 2008، والهادي مهني وزير الصحة السابق بين 1992 و2001 ووزير الداخلية بين 2002 و2004. والصحبي البصلي سفير تونس السابق في الصين والذي عيّن في 22 ديسمبر 2010 تعويضا للطيب السحباني.

كما عيّن بن علي بعض الوجوه السياسيّة التي عملت مع بورقيبة مثل الشاذلي العيّاري الجامعي ووزير التخطيط ثمّ وزير الشباب والرياضة ثمّ وزير الاقتصاد الوطني بين 1969 و1975 في الفترة البورقيبيّة والذي عوّض الشاعر والأديب والوجه الثقافي المعروف جعفر ماجد بعد وفاته، والصادق بن جمعة النائب وزير الشؤون الاجتماعيّة والإسكان ثمّ وزير النقل والمواصلات ثم وزير التجهيز خلال الفترة البورقيبيّة ووزير التجهيز والإسكان في أوّل حكومة تحت حكم بن علي، وقد عيّن عضوا في مجلس المستشارين في 22 جانفي 2010 تعويضا لشكيب الذوّادي الذي عيّن سفيرا لتونس لدى السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. إضافة إلى النائب الدبلوماسي السابق الطيب السحباني (عضو المجلس القومي التأسيسي 1956-1959). وضمّ مجلس المستشارين الشاذلي القليبي رجل الفكر والثقافة وأوّل وزير للثقافة في دولة الاستقلال ووزير الاعلام وهو شخصيّة تونسيّة لها وزنها الوطني والإقليمي والدولي باعتباره التونسي الوحيد الذي تولّى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربيّة بين 1979 و1990 تاريخ استقالته رفضا للغزو الاجنبي للعراق في حرب الخليج الثانية (الترا تونس، 2020).

* المعارضة الموالية: المناصب مقابل الولاء

بلغت نسبة تمثيل المعارضة الموالية في مجلس النواب 24.7 % سنة 2009 في حين كان نصيبها في مجلس المستشارين دون ذلك كثيرا حيث عيّن الرئيس 4 أعضاء يمثلون المعارضة من بين 41 عضوا يمثّلون "الشخصيات والكفاءات الوطنيّة" ومن إجمالي 126 مقعدا في المجلس بنسبة 3.1 % قبل أن تقع تسمية السيد محمّد حرمل ممثلا لحركة التجديد في 5 ديسمبر 2008 بعد انطلاق الدورة الثانية خلفا للحبيب بن محمّد عاشور ليصبح العدد 5 أعضاء للمعارضة وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (2): تمثيليّة الأحزاب في مجلس المستشارين وتطوّر تمثيليّتها في مجلس النواب:

الحزب	عضوية مجلس المستشارين 2005-2008	عضوية مجلس المستشارين 2008-2011	عدد أعضاء الحزب في مجلس النواب
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	عز الدين الشمّاري	محمد مواعدة	- من 1994-1999: 10 - من 1999-2004: 13 - من 2004-2009: 14 - من 2009-2011: 16
حركة التجديد	-	محمد حرمل (منذ 5 ديسمبر 2008)	- من 1994-1999: 4 - من 1999-2004: 5 - من 2004-2009: 3 - من 2009-2011: 2
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	المنصف الشابي	المنصف الشابي	- من 1994-1999: 3 - من 1999-2004: 7 - من 2004-2009: 7 - من 2009-2011: 9
الحزب الاجتماعي التحرّري	منير الباجي	منذر ثابت	- من 1999-2004: 2 - من 2004-2009: 2 - من 2009-2011: 8
حزب الوحدة الشعبيّة	سمير المغراوي	سمير المغراوي	- من 1994-1999: 2 - من 1999-2004: 7 - من 2004-2009: 11

			- من 2009-2011: 12
حزب الخضر للتقدّم:	-	-	6 :2009-2011 -

وقد مثّل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين خلال في الدورة الأولى عز الدين الشمّاري وفي الدورة الثانية محمد مواعدة أمّا الامين العام للحزب اسماعيل بولحية فهو عضو برلمان عن دائرة تونس 2 لأربعة دورات متتالية منذ 1994. ومحمد مواعدة هو أحد مؤسسي الحركة في 10 جوان 1978 وأمينها العام السابق، وقد عرفت علاقته مع نظام بن علي فترات مد وجزر فهو كان أحد جسور التواصل بين الحزب والسلطة لكنّه انتقد النظام لذلك اتّهم بالتخابر مع ليبيا وبإقامة علاقات مع حركة النهضة غير المرخّص لها وقادته هذه التهم إلى السجن في مناسبات عديدة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 336-338)، وانتهت العلاقة المتوتّرة مع السلطة ليتصالح معها ويخدمها إعلاميا قبل أن يتمّ تعيينه عضوا في مجلس المستشارين وتواصل ذلك بعد أن أصبح مستشارا في 2008، حيث كان يشرف على موقع إلكتروني تحت رعاية وكالة الاتّصال الخارجي كما نشر مقالات بجريدة الحدث اتّهم فيها المعارضة بالخارج بالانقسام وفقدان المصداقيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 104)، وخلال الحملة الانتخابيّة 2009 أمضى مقالات تمدح بن علي ونظامه وشارك في ندوة حول الإصلاحات السياسيّة وقدّم مداخلات في قناتي الحرّة و ANB دفاعا عن السلطة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 183) وتواصل ظهوره الإعلامي إبّان أحداث الثورة في 27 ديسمبر 2010 للدفاع عن النظام على قناتي العربيّة ودبي TV (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 271).

أمّا حزب الوحدة الشعبيّة فقد مثّله أيضا في الدورتين سمير المغراوي الذي شغل أيضا عضو مجلس بلديّة تونس لمدّة 10 سنوات متتالية والذي أعلن تجميد عضويّته في الحزب سنة 2010 بعد عدم ترشيحه للمجلس البلدي مجدّدا (رجب، خلافات وانشقاقات في حزب الوحدة الشعبيّة، 2010)، في حين أنّ الامين العام محمد بوشيحة ترشّح للانتخابات الرئاسيّة 2004 و2009 وكان عضو برلمان عن دائرة تونس 1 بين 1999-2004، وتشغل سميرة الشواشي زوجة نجل الأمين العام مقعدا في البرلمان منذ 2004 (الحداد، كواليس انتخابيّة، 2009). وقد استفاد الحزب من علاقة القرابة بين أمينه العام محمد بوشيحة وليلى الطرابلسي زوجة الرئيس زين العابدين بن علي، فهو ابن خالتها لذلك أصبح حزب الموالاة الثاني وعيّن العديد من أعضاء الحزب في مناصب دبلوماسية ففي 5 أفريل 2010 عيّن بن علي شكري الهرماسي عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبيّة سفيرا فوق العادة ومفوضا لتونس لدى السينيغال (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 33، 2010، صفحة 1159)، أو في إدارة مؤسسات عمومية وكان بعضهم يناشد بن علي للإبقاء على منصبه الوظيفي مثل عدنان بالحاج عمر عضو المكتب السياسي الذي بعث برسالة لبن علي سنة 1999 يرجو إبقاءه مديرا عاما لمجمع المصبرات الغذائيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 282).

بالنسبة للاتحاد الديمقراطي الوحدوي فقد مثّله المنصف الشابي في دورتي مجلس المستشارين ، وكان الامين العام أحمد الاينوبلي عضو مجلس النواب عن دائرة جندوبة، وترشّح للانتخابات الرئاسيّة 2009 ونال 3.80 % من الأصوات. كما ترشّح شقيقه في الانتخابات التشريعيّة 2009 وصعد إلى البرلمان (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 282).

أما حركة التجديد فلم يقع تمثيلها في دورة (2005-2008) وأيضا في بداية الدورة الثانية بسبب غضب النظام عليها قبل أن يتمّ تعيين محمّد حرمل في 5 ديسمبر 2008 عضوا بالمجلس خلفا للحبيب بن محمّد عاشور الذي عيّن سفيرا لتونس في روما (الصباح، 2008). ومحمّد حرمل هو الرئيس الشرفي للحزب وأحد قياداته التاريخيّة وأمينه العام بين 1993 و2007 وكان أنتخب عضوا لمجلس النواب لدورتين بين 1994 و2004.

ومثّل الحزب الاجتماعي التحرّري خلال الدورة الأولى أمينه العام منير الباجي وخلال الدورة الثانية أمينه العام الجديد منذر ثابت وانتخبت زوجته روضة السايبي من بين الأعضاء الـ8 للحزب في مجلس النواب 2009-2011 (الصباح، 2008). وحسب وثائق الرئاسة التونسيّة فقد تلقّى منذر ثابت دورات تدريبيّة نظمتها وكالة الاتّصال الخارجي في تقنيات الرد عبر الفضائيات (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 49) وحضر لقاءات

تلفزيونيّة للدفاع عن النظام كان من آخرها مداخلة على قناة العربيّة في 27 دسمبر 2010 إبّان أحداث الثورة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 271).

أمّا حزب الخضر للتقدّم الذي انشقّ عن الحزب الاجتماعي التحرّري فلم يكن له تمثيل في مجلس المستشارين وهو حزب بيئي لا تعترف به أحزاب الخضر الأوروبيّة التي تعترف بحزب تونس الخضراء غير المرخّص له ويعتبر بعض المراقبين أنّ تأسيس هذا الحزب كان يهدف لقطع الطريق أمام حزب تونس الخضراء المعترف به دوليا (اللافي، الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب في تونس (7 من 7)، 2017).

وقد تفنّنت أحزاب المعارضة الموالية في إبراز ولائها لولي نعمتها فكانت بعض هذه الأحزاب التي لم تقدّم مترشّحين أثناء الاستحقاقات الانتخابيّة الرئاسيّة تدعم بن علي مثل الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين في انتخابات 2004 (موقع الحملة الانتخابيّة للرئيس بن علي) وقد ساند حزب الخضر للتقدّم ترشح بن علي لانتخابات 2009 (عبّاس، 2011)، كما ساندته حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والتي سبق وأن احتفلت في نوفمبر سنة 2007 بعشرينيّة "التحوّل المبارك" من خلال إقامة ندوة بعنوان "وقع بيان السابع من نوفمبر 1987 على تطور المجتمع وآفاقه المستقبلية". كما ساند الحزب الاجتماعي التحرّري وشارك في الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة بشعار "مع بن علي ضامن الوحدة والإصلاح" (أخبار تونس، 2010). أمّا الأحزاب التي كانت تقدّم مرشّحين فكانت تعرف أنّ الأمر شكلي وأنّه لا حظوظ لمرشّحيهم بل يقتصر دورهم على الايهام بوجود مشهد ديمقراطي تعدّدي بل قد يدعو بعض هؤلاء المترشحين للتصويت لبن علي مثلما حدث سنة 1999 (التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي، صفحة 60). ويعتبر الأمين العام السابق لحزب الوحدة الشعبيّة والمرشّح الرئاسي سنة 1999 أنّ بعض قيادات المعارضة كانوا يتعاملون مع البوليس السياسي وأنّه علم ذلك بعدما سجن بتهم الفساد التي لفّقها له نظام بن علي لذلك مكّن النظام هؤلاء المعارضين من مقاعد في مجلس النواب والمستشارين (بوغلّاب، بعد سبع سنوات ونصف من السجن والصمت: عبد الرحمان التليلي مؤسس الإتحاد الديمقراطي وحدوي، والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية يتكلم، 2012).

كما كان قادة هذه الأحزاب خاصّة أعضاء مجلس المستشارين محمد مواعدة ومنذر ثابت وأعضاء مجلس النواب وإسماعيل بولحية وأحمد الاينوبلي وصالح الطبرقي يدافعون عن النظام ويهاجمون المعارضين في عديد الصحف والقنوات ووكالات الأنباء الأجنبيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 20-21، 35، 50). وكانت جرائد أحزاب الموالاة تتلقّى الدعم من النظام بجزء من الإشهار العمومي (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، 2013، صفحة 58)، كما كانت تحظى بحصّة غير قارّة من دعم الدولة لصحافة الأحزاب (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 221)، حيث ضمن القانون عدد 27 المؤرخ في 29 مارس 1999 تمويلا للصحافة الحزبيّة لـ "المساهمة في تغطية كلفة الورق وطباعة الجرائد"، مع اشتراط "تواصل الصدور" (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 27، 1999، صفحة 570)، وضبط الأمر عدد 762 المؤرخ في 10 أفريل 1999 المنحة المقدّمة للصحافة الحزبية بـ50 ألف دينار لكل حزب تقدّم على أقساط (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 30، 1999، صفحة 715) وذلك مقابل الاستجابة لإملاءات دائرة الإعلام بالرئاسة للتصدّي للمعارضة والتطبيل للنظام (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 222). كما كانت أحزاب الموالاة تتلقّى تمويلا من النظام وقد اشترط الفصل الثاني من القانون عدد 48 المؤرخ في 21 جويلية 1997 والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية ضرورة أن يكون الحزب برلمانيا ليتمتّع بالتمويل العمومي ويكون هذا التمويل على جزأين يكون جزء منها قارا (60 ألف دينار على جزأين) والثاني يرتبط بعدد النواب (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 59، 1997، صفحة 1360) كما حمل القانون عدد 479 المؤرخ في 19 فيفري 1998 تمويل الأحزاب على ميزانيّة رئاسة الجمهوريّة وحدّد مواعيد صرف المنحة القارّة والمنحة المرتبطة بالنواب وقدّر منحة النواب بـ5 ألاف دينار عن كل نائب (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 19، 1998، صفحة 441).

2.2.2. شخصيّات ثقافية وإعلامية وقانونية وأكاديميّة:

* شخصيّات ثقافيّة وأكاديميّة:

ضمّ المجلس في دورتيه مجموعة من الأكاديميين ورجال الثقافة المرموقين من بينهم الجامعي محمّد حسين فنطر رئيس كرسي بن علي لحوار الحضارات والأديان منذ إحداثه في سنة 2001 الذي تلقّى دورات تدريبيّة نظمتها وكالة الاتّصال الخارجي في تقنيات الرد عبر الفضائيات الأجنبيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 48، 51)، والذي أصدر عديد المؤلفات المادحة لبن علي (سعداوي، جامعيّون في خدمة الاستبداد، 2019). والأديب والشاعر الميداني بن صالح رئيس اتّحاد الكتّاب التونسيين منذ سنة 1991 إلى حدود وفاته في 2006، علما وأنّ مؤتمر الاتّحاد تأجّل 3 مرّات كما عرف الاتحاد عديد الخلافات والاستقالات وذلك ارتباطا بانتخابات مجلس المستشارين (موسى، جدل في تونس حول مجلس المستشارين، 2005)، وقد ساهم الميداني بن صالح في حملات المناشدة منذ 2001 فكتب مقال في جريدة الشروق بتاريخ 4 نوفمبر 2001 بعنوان "الخيار الأسلم والضرورة التاريخيّة" (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 152)، وأردفه بمقال في 6 نوفمبر 2001 في جريدة الصدى حمل عنوان "نحن نوفمبريون ونرشّح بن علي" (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 152). وفي 4 أكتوبر 2004 نشر مقالا في جريدة الصحافة شبّه فيه بن علي بعد عفوه عن الاسلاميين إثر 7 نوفمبر 1987 بالرسول الكريم في فتح مكة لقوله اذهبوا فأنتم الطلقاء (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 242). وأيضا الشاعر جعفر ماجد الذي ناشد بن علي وأطلق عليه وصف الوليّ الأمين في مقال بجريدة الشروق بتاريخ 22 أكتوبر 2004 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 242) وتولّى الدفاع عن النظام في الفضائيات الأجنبيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 51).

وفي سنة 2007 قامت عديد الوجوه الثقافيّة والسياسيّة والقانونيّة بكتابة مجموعة من المقالات حول الخيارات الانسانيّة والحضاريّة لبن علي في جريدتي الحريّة و Le Renouveau الناطقتين باسم الحزب الحاكم وذلك تمهيدا لانتخابات 2009 ومن بينهم أعضاء مجلس المستشارين الشاذلي القليبي ومحمد حسين فنطر و رياض الزغل والحبيب عاشور وجعفر ماجد ومنجي البدوي (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 221).

وضمّ المجلس أيضا عديد الوجوه الأكاديميّة المرموقة مثل رياض الزغل العميدة السابقة لكلية العلوم الاقتصاديّة والتصرف بصفاقس وعضو اللجنة المركزية للتجمّع والتي أثارت جدلا كبيرا أثناء مناقشة ميزانيّة الدولة في 16 ديسمبر 2010 بمداخلة حول أصوات الآذان، وعبد الستار قريسة الأستاذ بجامعة الزيتونة ورئيسها لاحقا والجامعيّة منجيّة النفزي. وبذلك فإنّ جزء من النخب الثقافيّة في تونس ساهمت بشكل كبير في ترسيخ الاستبداد السياسي عبر سلوكها الانتهازي مقابل منافع ومغانم وامتيازات ضمنت لها دخلا ماديا محترما إلى جانب الوجاهة والنفوذ (باني، النخبة التونسيّة من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987-2011)، الصفحات 31-32).

* شخصيّات اقتصاديّة ومهنيّة:

ضمّت قائمة الشخصيّات والكفاءات الوطنيّة عددا من رجال الأعمال وأهمّهم عزيز ميلاد عضو اللجنة المركزيّة للتجمّع وأحد أهم رجال الأعمال التونسيين وشريك أصهار بن علي سليم شيبوب وبلحسن الطرابلسي وصخر الماطري والمستثمر في قطاعات السياحة والنقل الجوي والبنوك والفلاحة (إيلاف، 2011). كما ضمّ المجلس منصف الماطري المستثمر في مجال الأدوية وهو صهر الرئيس زين العابدين بن علي حيث تزوّج ابنه الأصغر محمّد صخر الماطري من نسرين بن علي البنت الكبرى للرئيس زين العابدين بن علي من زوجته الثانية ليلى الطرابلسي. ولئن ترشّح منصف الماطري في دورة 2005 عن دائرة تونس وبعد خروجه في قرعة التجديد النصفي للمجلس فقد تمّ التجديد له سنة 2008 بوصفه شخصيّة وكفاءة وطنيّة، وفي سنة 2009 تمّ انتخاب محمّد صخر الماطري نائبا في البرلمان التونسي ليصبح هو عضو في مجلس النواب ووالده عضو في مجلس المستشارين. كما ضمت غلام دبّاش عميد المهندسين، وكمال العيادي رئيس الهيئة الوطنية للمهندسين والاتحاد العالمي للمهندسين وعماد الدين شاكر رئيس الاتحاد الوطني للمكفوفين.

* الوجوه الإعلاميّة:

إلى جانب السياسيين والمثقّفين والذين كانوا يظهرون بشكل دائم في الفضائيّات للدفاع عن النظام فقد ضمّ المجلس بعض الوجوه الإعلاميّة الموالية للسلطة وأهمّهم الإعلامي ومدير مجلّة رؤى رضا الملولي الذي تلقّى

دورات تدريبيّة نظمتها وكالة الاتّصال الخارجي في تقنيات الرد عبر الفضائيات (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 49) وكان يشارك في برامج حواريّة ومداخلات بقنوات أجنبيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 18- 19) من بينها برامج قناة ANB اللبنانيّة التي كانت تموّلها وكالة الاتصال الخارجي بمبلغ 600 ألف دولار سنة 2010 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 50) والمشاركة في برنامج حواري على قناة ANN التي تلقت تمويل من وكالة الاتصال الخارجي سنة 2010 قيمته 300 ألف دولار حول الوسطيّة والاعتدال في تونس (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 50). والاعلاميّة آمنة صولة الرئيسة السابقة لجمعية الصحافيين وعضو المجلس الأعلى للاتصال منذ 13 أكتوبر 2008 (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 84، 2008، صفحة 3751) والتي تلقّت دورات تدريبيّة نظمتها وكالة الاتّصال الخارجي في تقنيات الرد عبر الفضائيات (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 49). كما رشّح الإعلامي حسين المسطوري عضو مجلس المستشارين وممثّل الجالية التونسيّة بإيطاليا صخر الماطري صهر الرئيس بن علي لنيل جائزة Guido Dorso للنشر والصحافة بسبب نشاطه في جريدة الصباح وإذاعة الزيتونة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 104) وقد تم توسيمه بالميداليّة الذهبيّة للسابع من نوفمبر في الذكرى 21 للتحوّل أي سنة 2008 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 122).

* شخصيّات قانونيّة:

من بين رجال القانون في المجلس عبد الوهاب الباهي عميد المحامين السابق في الفترة الممتدّة بين 1992-1998 ورئيس المرصد الوطني للانتخابات منذ 16 جوان 2005 بتعيين مباشر من رئيس الدولة. وقد تمّت محاباته باعتباره من التجمعيين المتحمسين من خلال تمكينه من حصص هامّة للمرافعة على المؤسّسات العموميّة بقيمة تفوق 20 ألف دينار سنويّا (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 121). والحبيب بن محمد عاشور وهو محامي و ناشط جمعياتي، تلقّى دورات تدريبيّة نظمتها وكالة الاتّصال الخارجي (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 49) وشارك في برامج حواريّة ومداخلات بقنوات أجنبيّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، 2013، صفحة 18)، كما ساهم في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و2003 في هرسلة زملائه المحامين في مؤتمرات إتّحاد المحامين العرب والاتّحاد الدولي للمحامين وجمع المعلومات عنهم والدفاع عن النظام في جلسات اللجان الأمميّة والإفريقيّة وشارك أيضا في التحضير لقمة مجتمع المعلومات (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 84-85)، وفي ديسمبر 2008 عيّن سفيرا لتونس بروما (الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 31، 2009، صفحة 1778). وشكيب الذوادي وهو محامي شارك في برامج حواريّة ومداخلات بقنوات أجنبيّة، ودافع عن واقع الحريّات وحقوق الانسان، واعتبر من التجمعيين المتحمسين لذلك تولّى نيابة المؤسّسات العموميّة بمبالغ مالية كبيرة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 24-121-123). وسمير عبد الله وهو محامي وناشط إعلامي تلقّى دورات تدريبيّة نظمتها وكالة الاتّصال الخارجي في تقنيات الرد عبر الفضائيات كان يظهر في برامج قناة ANB اللبنانيّة التي كانت تساهم وكالة الاتصال الخارجي في تمويلها (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 49، 65)، وعيّن لاحقا سفيرا لتونس في بيروت، ومحمد فؤاد الحوّات وهو محامي دافع عن واقع الحريّات وحقوق الانسان في المرحلة الأولى لقمّة مجتمع المعلومات بجنيف 10-12 ديسمبر 2003، وكتب مقالات انتقد فيها المعارضة على صفحات جريدة الحريّة الناطقة باسم الحزب الحاكم وساهم في هرسلة محامين معارضين سنة 2004 وتمّت مكافأته عبر تمكينه من حصص هامّة للمرافعة على المؤسّسات العموميّة (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، الصفحات 85-86، 121، 123، 281). وجمال الدين خماخم وهو قاض والمنسّق العام لحقوق الانسان التميّز في الدفاع عن واقع الحريّات وحقوق الانسان في المرحلة الأولى لقمّة مجتمع المعلومات بجنيف 10-12 ديسمبر 2003 (رئاسة الجمهوريّة التونسيّة، صفحة 123). وفيصل التريكي وهو محامي دافع عن النظام وسياساته تجاه المعارضة في برنامج الاتجاه المعاكس بتاريخ 2001/02/20 في مواجهة محمّد مواعدة الذي أصبح عضوا لمجلس المستشارين بعد التجديد النصفي في 2008 وأصبح هو بدوره يهاجم المعارضة ويدافع عن سياسات النظام (قناة الجزيرة، 2001).

حسب قائمة أعضاء مجلس المستشارين من الشخصيّات الكفاءات الوطنيّة والمناصب التي تقلّدتها وانتمائها السياسي والعلاقات فيما بينها وولاؤها المطلق للنظام فإنّ المجلس ضمّ مجموعة من المتقاعدين الذين يتمتّعون بمكافأة نهاية خدمة مريحة ويقبعون تحت أنظار أرباب العمل كي لا يثيروا القلاقل ومجموعة أخرى احترفت الدعاية الإعلاميّة والدفاع عن النظام سواء كانت من المنتمين إليه أو من المعارضة الموالية وكان هدفها تحقيق الوجاهة والحفاظ على الامتيازات الماديّة وربّما يشفع لبعضهم نجاحه في الإطراء وتقديم الخدمات في العودة إلى الميدان. وبذلك فإنّ هذا المجلس لم يحقّق هدفه المعلن في تدعيم التعدديّة وتوسيع المشاركة السياسيّة بل كان مجالا لاقتسام الزبونيّة الرئاسيّة (Gobe, 2008)، وكان التعدّد المزعوم أمر شكلي يسوّق صورة غير حقيقيّة لنظام قمعي استبدادي (سعداوي، جامعيّون في خدمة الاستبداد، 2019).

خاتمة:

تعدّدت الوسائل والآليات التي فرضها نظام زين العابدين بن علي للسيطرة على السلطة ومراقبة الحياة السياسيّة فإلى جانب الاستيلاء على كل أجهزة الدولة وتطويعها وتحويلها إلى أدوات في خدمة منظومة الحزب- الدولة- العائلة وفرض الرقابة على المجتمع واعتماد انتخابات على المقاس واستخدام التعديلات الدستوريّة كآليّة لتمديد بقاء الرئيس في الحكم أو لإحداث مؤسّسات سياسيّة جديدة على غرار مجلس المستشارين الذي لم يقدّم إضافة تذكر للحياة السياسيّة في تونس وكانت عضويّته عبارة عن مكافأة يقدّمها النظام إزاء الخدمات التي أسداها بعض "أبنائه" أو الموالين له وبذلك ساهم هذا المجلس في ترسيخ الزبونيّة كأسلوب للتعامل في الحياة السياسيّة تسند فيه الامتيازات والمغانم مقابل فروض الولاء والطاعة وتكون فيه المناصب حكرا على الموالين لنظام الحكم.

المراجع:

العربيّة:

أخبار تونس. (01 10، 2010). الحزب الاجتماعي التحرّري يعقد ندوة صحفيّة. تاريخ الاسترداد 03 09، 2020، من أخبار تونس: https://www.turess.com/akhbar/25975

اسماعيل دبارة. (11 08، 2008). تونس: اعلان نتائج انتخابات تجديد مجلس المستشارين. تاريخ الاسترداد 05 09، 2020، من إيلاف: https://elaph.com/Web/Politics/2008/8/356047.html

الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة. (05 09، 2008). بيان عن محمد شندول 2008/09/05، شوهد في 2020/05/29، تاريخ الاسترداد 29 05، 2020، من مدونة المرصد التونسي للحقوق والحريات النقابيّة: https://nakabi.blogspot.com/2008/09

الترا تونس. (13 05، 2020). ماذا تعرف عن مسيرة الوزير الأسبق الشاذلي القليبي ؟ تاريخ الاسترداد 05 09، 2020، من الترا تونس: https://bit.ly/3h3Ccab

الجمهورية التونسيّة الرائد الرسمي. (05 04، 2002). بوابة التشريع تونس. تاريخ الاسترداد 01 04، 2020، من http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2002/2002A/Ja0282002.pdf

الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة. (03 06، 2002). الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 45. تاريخ الاسترداد 20 04، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2002/2002A/Ja0452002.pdf

الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 19. (06 03، 1998). تاريخ الاسترداد 06 09، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/1998/1998A/Ja01998.pdf

الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 24. (25 03، 2005). الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 24. تاريخ الاسترداد 25 04، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2005/2005A/Ja0242005.pdf

الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 27. (02 04، 1999). الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 27. تاريخ الاسترداد 06 09، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/1999/1999A/Ja02799.pdf

الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 30. (13 04، 1999). تاريخ الاسترداد 06 09، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/1999/1999A/Ja03099.pdf
الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 31. (17 04، 2009). تاريخ الاسترداد 03 09، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2009/2009A/Ja0312009.pdf
الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 33. (23 04، 2010). تاريخ الاسترداد 26 08، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2010/2010A/Ja0332010.pdf
الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 49. (21 06، 2005). تاريخ الاسترداد 24 04، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2005/2005A/Ja0492005.pdf
الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 59. (25 07، 1997). تاريخ الاسترداد 06 09، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/1997/1997A/Ja05997.pdf
الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 84. (17 10، 2008). تاريخ الاسترداد 03 09، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2008/2008A/Ja0842008.pdf
الصباح. (03 12، 2008). في مجلس المستشارين. الصباح .
الصباح. (22 08، 2008). قراءة في التركيبة الجديدة بعد عمليّة التجديد النصفي مجلس المستشارين. الصباح .
المنصف باني. (2015). النخبة التونسيّة من واقع الاستبداد إلى الثورة (1987-2011). تونس: المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر جامعة منّوبة.
الهادي التيمومي. (2013). خدعة الاستبداد الناعم في تونس 23 سنة من حكم بن علي (الإصدار 2). صفاقس: دار محمد علي للنشر.
آمال موسى. (25 06، 2005). جدل في تونس حول مجلس المستشارين. تاريخ الاسترداد 15 05، 2020، من الشرق الأوسط: issueno=9706&http://cms.aawsat.com/print.asp?did=307817
إيلاف. (02 02، 2011). عزيز ميلاد رجل أعمال تونسي تعاطى مع أقارب بن علي. تاريخ الاسترداد 04 09، 2020، من إيلاف: html.7https://elaph.com/Web/news/2011/2/62917
إيهاب الشاوش. (31 12، 2005). تونس 2005: حصيلة وآفاق. تاريخ الاسترداد 26 08، 2020، من إيلاف: https://elaph.com/Web/Politics/2005/12/116974.html
تجديد نصف الأعضاء المعينين بمجلس المستشارين. (18 08، 2008). تاريخ الاسترداد 26 08، 2020، من وكالة الأنباء الكويتيّة: id=1932095#&https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar
تونس: التجمع الدستوري الديمقراطي يكتسح انتخابات مجلس المستشارين. (04 07، 2005). تاريخ الاسترداد 26 08، 26، من ميدل ايست أونلاين meo: https://bit.ly/34TKpLI
ثامر سعداوي. (2019). جامعيّون في خدمة الاستبداد. تأليف المولدي القسّومي، و حمدي أونينة، الجامعة المواطنيّة. تونس: مؤسّسة روزا لوكسمبورغ.
خالد الحداد. (15 09، 2009). كواليس انتخابيّة. الشروق .
رئاسة الجمهوريّة التونسيّة. (2013). منظومة الدعاية تحت حكم ابن علي الكتاب الأسود. تونس: دائرة الإعلام والتواصل رئاسة الجمهوريّة التونسيّة.
زهير المظفّر. (2000). جمهوريّة الغد الأسس والأبعاد . تونس: المطبعة الرسمية للجمهوريّة التونسيّة.
زهير المظفّر. (2002). جمهوريّة الغد الأسس والأبعاد. تونس: المطبعة الرسميّة للبلاد التونسيّة.
سامي بن فرحات. (2006). الإصلاح الدستوري وجمهوريّة الغد. تونس: المكتبة القانونيّة.
سفيان رجب. (23 05، 2010). خلافات وانشقاقات في حزب الوحدة الشعبيّة. الصباح .
صابر عبّاس. (25 02، 2011). المشهد السياسي التونسي: المعارضة الموالية. تاريخ الاسترداد 26 08، 2020، من مدوّنة Cahiers de la Liberté: https://bit.ly/31MU4BJ
عبد الحفيظ العبدلّي. (29 01، 2011). عبد الناصر نايت ليمان: "سلاحُنا الوحيد لاسترداد حقوقنا.. القلم والقضاء. تاريخ الاسترداد 05 09، 2020، من سويس أنفو: https://bit.ly/3bt0o4y
عبد الفتّاح عمر، و قيس سعيّد. (1987). نصوص ووثائق سياسيّة تونسيّة. تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة.

عبد الواحد المكني. (2004). النخب الإجتماعيّة التونسيّة زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956) الأشراف البلديّة مثالا. صفاقس: كليّة الآداب والعلوم الانسانيّة بصفاقس.
عروسيّة التركي. (2004). الفكر السياسي في تونس من خلال دساتيرها (1957-1959). تأليف الهادي التيمومي، القضاء والتشريع في تونس البورقيبيّة والعالم العربي. زغوان: مؤسّسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسّسة كونراد أديناور.
علي عبد اللطيف اللافي. (20 02، 2017). الإطار التاريخي لنشأة الأحزاب في تونس (7 من 7). تاريخ الاسترداد 02 09، 2020، من المغاربي للدراسات والتحاليل: https://bit.ly/3jCBodS
قناة الجزيرة. (20 02، 2001). برنامج الاتجاه المعاكس حقوق الانسان في تونس. تاريخ الاسترداد 04 09، 2020، من الجزيرة. نت: https://bit.ly/3gXMLeI
لرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 62. (05 08، 2003). الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 62. تاريخ الاسترداد 25 04، 2020، من بوابة التشريع: http://www.legislation.tn/sites/default/files/journal-officiel/2003/2003A/Ja0622003.pdf
لطفي حجي. (14 06، 2005). خلاف بين الحكومة والشغل التونسي حول مجلس المستشارين. تاريخ الاسترداد 28 05، 2020، من الجزيرة.نت: https://bit.ly/3gFTF8b
مجلس النوّاب. (02 04، 2002). مداولات مجلس النواب. تاريخ الاسترداد 01 04، 2020، من http://www.anc.tn/site/servlet/Fichier?code_obj=56399&code_exp=1&langue=1
محمّد بوغلّاب. (11 02، 2012). بعد سبع سنوات ونصف من السجن والصمت: عبد الرحمان التليلي مؤسس الإتحاد الديمقراطي وحدوي، والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية يتكلم. تاريخ الاسترداد 04 09، 2020، من مدوّنة الكاتب والصحفي محمّد بوغلّاب: http://bougalleb.blogspot.com/2012/02/blog-post_11.html
مدوّنه إعـلام بـلا حـدود . (19 08، 2008). تمثيل اتحاد الشغل في مجلس المستشارين رغم أنفه!! "شندول" وخلفيات أزمة محتملة في المركزيّة النقابيّة. تاريخ الاسترداد 29 05، 2020، من مدوّنه إعـلام بـلا حـدود : http://m-s-f.blogspot.com/2008/08/blog-post_19.html
مراد مهنّي. (01، 2015). الثقافة السياسية وتطوّر المؤسّسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011). دفاتر السياسة والقانون (12).
مهدي عياري. (23 06، 2005). مجلس المستشارين: بعد قرار اتحاد الشغل عدم المشاركة: من المستفيد؟ تاريخ الاسترداد 28 05، 2020، من حـقـائـق: http://www.tunisnews.net/2016-05-22-12-22-14/item/1113-
موقع الحملة الانتخابيّة للرئيس بن علي. (بلا تاريخ). الأحزاب السياسيّة المساندة. تاريخ الاسترداد 03 09، 2020، من موقع الحملة الانتخابيّة للرئيس بن علي: http://www.benali2004.tn/soutien/partispolitiques.html
ميدل ايست أونلاين. (04 07، 2005). تونس: التجمع الدستوري الديمقراطي يكتسح انتخابات مجلس المستشارين. تاريخ الاسترداد 26 08، 2020، من ميدل ايست أونلاين: https://bit.ly/2YVdnqt
نتائج انتخابات مجلس المستشارين التونسي. (08 07، 2005). تاريخ الاسترداد 26 08، 2020، من الاتحاد: https://bit.ly/3lBAosn
هيومن رايتس ووتش. (24 03، 2010). قمع السجناء السياسيين السابقين في تونس "سجن أكبر". تاريخ الاسترداد 27 04، 2020، من هيومن رايتس ووتش: https://www.hrw.org/ar/report/2010/03/24/256042
هيئة الحقيقة والكرامة. (12، 2018). التقرير الختامي الشامل تفكيك منظومة الاستبداد الجزء الثاني. تاريخ الاسترداد 02 04، 2020، من هيئة الحقيقة والكرامة: http://www.ivd.tn/rapport/doc/12.pdf
هيئة الحقيقة والكرامة. (12، 2018). التقرير الختامي الشامل تفكيك منظومة الاستبداد المحور الأوّل. تاريخ الاسترداد 02 04، 2020، من هيئة الحقيقة والكرامة: http://www.ivd.tn/rapport/doc/11.pdf

الأجنبيّة:

Baccouche, H. (2018). *EN TOUTE FRANCHISE*. Tunis: Sud Editions.
Barrouhi, A. (2010, 10 05). *Néziha Zarrouk, la « permanente » du benalisme*. Consulté le 06 24, 2020, sur jeuneafrique: https://www.jeuneafrique.com/194717/politique/n-ziha-zarrouk-la-permanente-du-benalisme/

Gherghina, S., & Volintiru, C. (2017, April). *A NEW MODEL OF CLIENTELISM: Political Parties, Public Resources, and Private Contributors.* Retrieved 04 09, 2020, from LSE Research Online: https://bit.ly/3hThefr

Gobe, E. (2008, 11). Plasticité du droit constitutionnel et dynamique de l'autoritarisme dans la Tunisie de Ben Ali. *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* (128).

Gobe, E. (2004). Tunisie 2002 : un référendum pour quoi faire. (C. Editions, Éd.) *Annuaire de l'Afrique du Nord* .

Gobe, E., & Chouikha, L. (2000). Opposition et élections en Tunisie. (Eska, Éd.) *Maghreb-Machrek* .

Gobe, E., & Geisser, V. (2006). Tunisie : consolidation autoritaire et processus électoraux. (C. Éditions, Éd.) *L'Année du Maghreb* .

Médard, J.-F. (2000, janvier-mars). Clientélisme politique et corruption. *Tiers-Monde , 41* (161).